

Distr.: General
5 August 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة العشرون

٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

الدروس المستفادة من لجنة التنمية المستدامة

وسبل المضي قدماً

ورقات مناقشة مقدمة من المجموعات الرئيسية بشأن تعزيز المشاركة العامة في الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة

مذكرة من الأمانة العامة

١ - دعت خطة جوهانسبرغ التنفيذية، ومقررات الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة (انظر E/2003/29) إلى تعزيز إشراك المجموعات الرئيسية ومشاركتها في أنشطة لجنة التنمية المستدامة، وكذلك في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية.

٢ - وبالمثل، فقد أقر رؤساء الدول والحكومات، في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق)، بدور المجتمع المدني وأهمية تمكين جميع أعضاء المجتمع المدني من المشاركة بفعالية في التنمية المستدامة. وأقرّوا بأن تحسين مشاركة المجتمع المدني يتوقف، في جملة أمور، على تعزيز الوصول إلى المعلومات وبناء قدرات المجتمع المدني، وهيئة بيئة مواتية. وفي الفقرات من ٤٦ إلى ٥٣، على نحو خاص، أقرّوا بدور المجتمع المدني بمجموعاته الرئيسية قاطبة في التنمية المستدامة من خلال قنوات مختلفة، وشددوا على أهمية مشاركة جميع هذه المجموعات.



الرجاء إعادة استعمال الورق

300813 290813 13-41895 (A)



٣ - وفي الفقرات من ١٣ إلى ١٦ من القرار ٢٩٠/٦٧ المتعلق بالشكل والجوانب التنظيمية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، سلمت الجمعية العامة بأهمية البعد الإقليمي للتنمية المستدامة، ودعت اللجان الإقليمية للأمم المتحدة للمساهمة في أعمال المنتدى، بطرق منها عقد اجتماعات إقليمية سنوية، بمشاركة الكيانات الإقليمية المعنية الأخرى والمجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، عند الاقتضاء، وأكدت الحاجة إلى المنتدى للتشجيع على توكي الشفافية، والتنفيذ عن طريق مواصلة تعزيز الدور الاستشاري الذي تضطلع به المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية وتعزيز مشاركتها على الصعيد الدولي للاستفادة من خبراتها على نحو أفضل، وقررت أن المنتدى سيفتح باب المشاركة أمام المجموعات الرئيسية، وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة والكيانات المعنية التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في الجمعية العامة، بناء على ترتيبات وممارسات تتبعها لجنة التنمية المستدامة التي تطبق على المنتدى؛ وقررت السماح لممثلي المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة بالمشاركة في جميع الاجتماعات الرسمية للمنتدى وتقديم مداخلات، وتقديم وثائق والحصول عليها، وتقديم مساهمات، وتقديم توصيات، وتنظيم أحداث جانبية واجتماعات مائدة مستديرة، بالتعاون مع الدول الأعضاء والأمانة العامة؛ وشجعت المجموعات الرئيسية على إنشاء وصيانة آليات تنسيق فعالة بشكل مستقل للمشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى والإجراءات المستمدة من تلك المشاركة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، بطريقة تكفل المشاركة الواسعة والمتوازنة، حسب المنطقة ونوع المنظمة.

٤ - وفي الوثيقة الختامية أيضاً، دعا رؤساء الدول والحكومات إلى الشروع في عملية حكومية دولية شاملة لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة، تتماشى مع برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥ - وتعمل جميع هذه الأحداث، وازدياد إدراك مفهوم التنمية المستدامة في العالم، على زيادة الطلب من الجهات صاحبة المصلحة الجديدة للانضمام إلى مناقشات المنتدى السياسي الرفيع المستوى ووضع برنامج التنمية.

٦ - وبالتالي فإنه من الملائم أن تأخذ لجنة التنمية المستدامة، في دورتها العشرين النهائية، في الاعتبار الدروس المستفادة والتوصيات الصادرة عن مشاركة المجموعات الرئيسية خلال السنوات العشرين للجنة، فضلاً عن التوصيات بشأن طرائق المشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٧ - ويقدم تقرير مستقل طلبت إعداده إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة من خلال شعبتها المعنية بالتنمية المستدامة الموجهة عددا من التوصيات للأمم المتحدة، والمجموعات الرئيسية والدول الأعضاء والمستمدة من تقييمات ومقابلات مستفيضة مع الأعضاء الحاليين والأطراف غير الأعضاء في المجموعات الرئيسية التي أعربت عن رغبتها في المشاركة في أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية المستدامة. وخلص التقرير إلى وجود دعم قوي لاستمرار وتعزيز إطار المجموعات الرئيسية، الذي يمكن من التعبير عن عدد متنوع من الآراء، لكن بقدر أكبر من الشمولية والشفافية والمساءلة.

٨ - وخضع التقرير لمشاورات واسعة داخل المجموعات الرئيسية والجهات الأخرى المعنية، وأرسل إلى جميع الجهات المعنية بهدف إجراء آخر التدقيقات بشأن محتوياته.

٩ - ومن الممكن أن يساعد التحليل والتوصيات في زيادة عدد الأنصار، وتحسين توازن المنظور الإقليمي والجنساني، وتعزيز الشفافية والدعم، فضلا عن المساءلة في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

تعزيز المشاركة العامة في الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة: الحوار والنقاش والمعارضة والمداولات

موجز التوصيات*

الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة

١ - مشاورات بشأن المعايير المتعلقة بالمجموعات الرئيسية الجديدة - ينبغي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إجراء مشاورات مع أعضاء المجموعات والمنظمات الرئيسية التي ترغب في أن تعمل بنشاط أكبر في إطار المجموعات الرئيسية. وستحدد هذه المشاورات معايير لإنشاء مجموعات رئيسية جديدة، فضلاً عن الوسائل الكفيلة بإقرار ودعم الأشكال الأخرى من التنظيم في إطار المجموعات الرئيسية، بما في ذلك من خلال استخدام مجموعات و "حيز مرن" للمشاركة المؤقتة.

٢ - جعل العملية أكثر أهمية بهدف مشاركة الحركات الاجتماعية - ينبغي الاعتراف بالحركات الاجتماعية بشكل أفضل في عمليات الأمم المتحدة بالانتقال من مراكز استشارية إلى تداولية أكثر. فعلى سبيل المثال، فإن الحركات الاجتماعية المشاركة في المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة غالباً ما تركز وجهات نظرها وطلباتها من خلال الأحداث والأنشطة الموازية. وينبغي دمج نتائج ذلك في العملية الرسمية.

٣ - إظهار قيمة التواصل - ينبغي للأمم المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة في جعل عملياتها أكثر أهمية وجاذبية للمجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية. وهذا يعني إنشاء مساحة للتواصل لجعل تفاعلها مع عمليات وضع السياسات أكثر قيمة. وينبغي للأمم المتحدة أيضاً أن تشرك عدداً أكبر من هياكل الدعم للمجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية لضمان التفاعل الهام وفي الوقت المناسب مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة ومجالس الإدارة.

٤ - الاتساق وتحسين التنسيق في الأمم المتحدة - تدعو الحاجة إلى مزيد من الاتساق من جانب وحدات الأمم المتحدة التي تعمل مع منظمات المجتمع المدني وغيرها لدعم عملية ذات اتجاهين. وثمة حاجة لإيلاء اهتمام خاص بطرائق جديدة لتعزيز الاتساق لا على صعيد المقر والصعيد العالمي فحسب، بل كذلك على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ويجب على مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم

* يمكن الاطلاع على التقرير الكامل على الموقع: <http://sustainabledevelopment.un.org/index.php?menu=1564>.

المتحدة الإنمائي والمنسقين المقيمين تعزيز الاتساق في العمل مع المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى.

٥ - التأكيد على المستويين الإقليمي والمحلي وتحسين الاتساق بين العمليات العالمية والإقليمية والوطنية - ينبغي للأمم المتحدة أن تعرض نتائج العمليات الوطنية والإقليمية على الصعيد العالمي على نحو أفضل. وينبغي التشجيع على تقديم التقارير ومناقشة التجارب المحلية.

٦ - المزيد من التنوع اللغوي - ينبغي للأمم المتحدة أن تجد الوسائل لنشر المعلومات، لا باللغة الإنكليزية فحسب، بل يفضل بجميع اللغات الرسمية.

٧ - سياسات الكشف العلني وتضارب المصالح - ينبغي لجميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة في الشراكات من أجل التنمية المستدامة ومبادرات أصحاب المصلحة المتعددين إجراء مشاورات مفتوحة مع الجمهور والشركات التجارية من داخل أو خارج المجموعات الرئيسية بغية وضع إطار واضح وشفاف لسياسات الكشف العلني وتضارب المصالح التي ينبغي أن تكون متاحة على الإنترنت.

٨ - حقوق المشاركة والاستفادة من أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة قاطبة - تشمل حقوق المشاركة للحصول على المعلومات وعقد الاجتماعات، وحقوق تناول الكلمة، والحق في تقديم الوثائق، والحق في تقديم الخبرة الفنية، وإرفاق المساهمات المقدمة من المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية في الوثائق الرسمية وفي تشكيل برنامج التنمية.

٩ - الاعتراف بخبرة المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية والاستفادة منها - ينبغي إشراك خبراء المجتمع المدني، بمن فيهم الأشخاص الممثلون للفئات العريضة، في أي فريق من الخبراء أو فريق عامل أو هيئة موازية ذات صلة بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى.

١٠ - السجل الرسمي بمساهمات المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية - ينبغي تعميم المساهمات المقدمة من المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية، بما فيها التحليلات والبيانات والمداخلات المقدمة خلال اجتماعات المائدة المستديرة وتجميع المشاورات الوطنية والإقليمية، في وثائق رسمية على الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينبغي عدم الاكتفاء بنسخ هذه الوثائق وجمعها فحسب، بل تنظيمها للنظر فيها خلال عمليات وضع السياسات والعمليات التداولية.

١١ - تحسين الدعم الإداري للمجموعات الرئيسية - ينبغي استكشاف خيارات من أجل تقديم دعم إداري أفضل للمجموعات الرئيسية، بما في ذلك إمكانية إنشاء أمانة صغيرة مستقلة على غرار أمانة الآلية الدولية للمجتمع المدني بشأن الأمن الغذائي والتغذية. ويمكن

للأمانة أن تأخذ زمام المبادرة في تنظيم اجتماعات لبناء القدرات، لا سيما على الصعيد الإقليمي، والاتصال بالمنظمات التي لا تشارك حالياً في إطار المجموعات الرئيسية.

١٢ - **جلسات الإحاطة المنتظمة** - ينبغي للأمم المتحدة أن تنظم في كل سنة ما لا يقل عن اجتماع عام واحد في شكل لقاء مفتوح للمجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية لمناقشة المساهمات والعمليات الرئيسية. وينبغي أن يشمل ذلك المنظمات العاملة على المستويين الإقليمي والوطني.

١٣ - **تحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** - ينبغي الاستفادة بشكل أفضل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكفالة مشاركة مجموعة واسعة من المجموعات والأفراد خارج مقر الأمم المتحدة وتسهيل الانفتاح والتزاهة والشمولية في تبادل المعلومات، فضلاً عن التنظيم والتكامل الجماعي حول المواقف.

١٤ - **منح الأولوية للأشخاص المعنيين بالأمر مباشرة** - نظراً لأن مجال مشاركة المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية ومساهماتها محدود، لا سيما عندما يتعلق الأمر بفرص التكلم، ينبغي أن تمنح الأولوية للأشخاص المعنيين بالأمر مباشرة (مثل سكان الغابات وسكان الأحياء الفقيرة وصغار المزارعين، وما إلى ذلك). وهذا يتطلب تمويلاً مباشراً مناسباً للمشاركة من جانب الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

١٥ - **عدم التراجع** - ينبغي عدم تراجع الطرائق التي اعتمدها المنتدى السياسي الرفيع المستوى للعمل مع المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية بشأن الممارسات الرسمية وغير الرسمية الحالية في لجنة التنمية المستدامة أو المبادئ والحقوق المتفق عليها دولياً.

١٦ - **الاستقلالية واحترام التنظيم الذاتي** - يؤكد أعضاء المجموعات الرئيسية على حقهم في التنظيم الذاتي وأهمية أن تعترف عمليات الأمم المتحدة لوضع السياسات وتحترم نتائج هذا التنظيم الذاتي. ويقر الأمين العام نفسه بهذا الحق (انظر E/CN.17/2003/2، المرفق السادس).

١٧ - **الاعتراف بالتنوع** - احترام تنوع الأصوات. أظهرت الصلات بين عمليات الأمم المتحدة لوضع السياسات والمجتمع المدني نجاحاً عندما تمنح حيزاً للتعبير عن التنوع ولا تحجب المجتمع المدني على التكلم بصوت واحد.

١٨ - **وضوح الولاية/الاختصاصات** - يجادل بعض أعضاء المجموعات الرئيسية بأن الإطار غير رسمي إلى درجة كبيرة ويترك حيزاً كبيراً للموجودين في مقر الأمم المتحدة لاتخاذ القرارات لصالح المجموعة والعمل بالنيابة عنها دون إجراء مشاورات كافية. إن تطبيق المبادئ

التوجيهية التي وضعها الشركاء المنظمون ومن أجلهم قد يساعد على كفاءة التشاور الملائم مع جميع المجموعات قبل اتخاذ أي إجراء من قبل أي مجموعة رئيسية بعينها.

المجموعات الرئيسية

١٩ - مزيد من الهيكلية في إدارة المجموعات الرئيسية - تطبيق المبادئ التوجيهية التي وضعتها الجهات الشريكة المنظمة بغية تحديد أدوارها ومسؤوليتها في التشاور مع دوائرها تحديداً واضحاً، وإطلاعها على ما يجري من تطورات، وما الذي يشكل بيان مجموعة رئيسية ومتى تستطيع الجهات الشريكة المنظمة أو أعضاء المجموعات الرئيسية الآخرين أن يتحدثوا باسم المجموعة الرئيسية ككل.

٢٠ - الحد الأدنى من المعايير في بيان المجموعة الرئيسية - ينبغي وضع حدود دنيا من المعايير لتوضيح ما الذي يشكل بيان مجموعة رئيسية. وقد يشمل ذلك تحديد فترة دنيا للتشاور، ووضع حد أدنى لعدد المشاركين الذين يقدمون مساهمات واحتياجات من أجل التوازن الجنساني والإقليمي بين المشاركين.

٢١ - المزيد من التنوع اللغوي - ينبغي أن تبذل جهود لضمان أن تكون لدى الجهات الشريكة المنظمة قدرة جماعية متعددة اللغات باختيار الجهات الشريكة المنظمة ذات القدرة المتعددة اللغات و/أو من خلال التأكد من الجهات الشريكة المنظمة تأتي من دوائر تتحدث بلغات مختلفة. كما ينبغي للجهات الشريكة المنظمة الاستفادة من الترجمة السريعة للوثائق على شبكة الإنترنت.

٢٢ - تعزيز ودعم المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية - يحظى تحسين التنظيم الذاتي لحيز المجموعة الرئيسية للمنظمات غير الحكومية بالأولوية. وقد ينطوي ذلك على إنشاء "مجموعات" تستخدم في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أو تمثيل إقليمي أكبر ضمن المجموعة ذاتها. ومن شأن ذلك أن ييسر التفاعل المثمر مع العملية الحكومية الدولية.

٢٣ - التأكيد على المستويين الإقليمي والمحلي - ينبغي أن تستفيد المجموعات الرئيسية من نتائج المشاورات الوطنية والإقليمية في بياناتها أو تجسّد ما فيها.

٢٤ - الاعتراف بالتنوع - إن تنوع الآراء هو بالتحديد ما يطرحه المجتمع المدني. ويعد التنوع من أكثر الأسباب إلحاحاً لإشراك المجموعات الرئيسية في عملية تحديد الأولويات.

٢٥ - وضوح الولاية/الاختصاصات والمساءلة والشفافية - تطبيق المبادئ التوجيهية التي تضعها الجهات الشريكة المنظمة لإدارتها، والتي تتناول المساءلة والشفافية من خلال توضيح

كيف يمكن اختيار وإعادة اختيار الجهات الشريكة المنظمة وكيف يمكنها أن تقدم أو تتلقى التعليقات بشأن نوعية المشاركة.

٢٦ - **التوازن الجنساني والإقليمي** - يعد التوازن الجنساني والإقليمي في تشكيل الجهات الشريكة المنظمة للمجموعات الرئيسية أمراً في غاية الأهمية لكفالة أن يكون الإطار شاملاً وتمثيلاً. ويتمثل أحد السبل للقيام بذلك في زيادة عدد الشركاء المنظمين من اثنين إلى خمسة أو أكثر من أجل إنشاء شركاء تنظيميين إقليميين. ومن شأن ذلك أن يكفل أيضاً أن لا يقتصر تركيز العملية على ما يجري في المقر في نيويورك ويساعد على ردم الهوة التي يتصورها بعض المجموعات الرئيسية بين الجهات الشريكة المنظمة ودوائرها. ويمكن اختيار الجهات الشريكة المنظمة أيضاً للتركيز على المسائل المواضيعية، ويمكن اختيار مراكز تنسيق مؤقتة لمعالجة العمليات المحددة زمنياً.

٢٧ - **الشمولية، بما في ذلك التوعية** - تشمل المنظمات التي تتطلب بالحاح هيكليّة مجموعة رئيسية فعالة ما يلي: منظمات مجتمعية صغيرة؛ والمنظمات التي لا وجود لها في مقر الأمم المتحدة؛ والمنظمات التي ليست على اطلاع جيد بعمليات الأمم المتحدة؛ و/أو المنظمات التي لا تتاح لها الفرصة للتعبير عن آرائها أو التفاعل رسمياً مع أعضاء الوفود من الدول الأعضاء أو موظفي الأمم المتحدة. وينبغي أن تصل المجموعات الرئيسية إلى هذه المنظمات بغية تيسير مشاركتها ومنحها الأولوية.

٢٨ - **منح الأولوية للأشخاص المعنيين بالأمر مباشرة** - ينبغي للجهات الشريكة المنظمة أن تبذل جهوداً محددة لتهيئة فرص للمشاركة النشطة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بفرص التكلم بالنسبة إلى المعنيين بالأمر مباشرة (مثل سكان الغابات وسكان الأحياء الفقيرة وصغار المزارعين، وما إلى ذلك).

الدول الأعضاء

٢٩ - **توفير التمويل الكافي من جانب الدول الأعضاء على نحو يمكن التنبؤ به وفي الوقت المناسب** - ينبغي أن تمول مجموعة واسعة من الدول الأعضاء الصندوق الاستئماني المتعدد الجهات المانحة الذي ستيديره إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بهدف دعم المجموعات الرئيسية المشاركة وغيرها من الجهات المعنية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى وترحيل الأموال المتبقية من الصندوق الاستئماني لدعم أعمال لجنة التنمية المستدامة.

٣٠ - **إعادة إرساء الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين** - يمكن دمج هذه الحوارات بشكل أفضل في العملية الرسمية إذا أدار الحوار مسؤول رفيع المستوى في المنتدى السياسي

الرفيع المستوى، الذي يمكنه أن يُضمّن موجزا للحوار في النص الرسمي لجلسة المنتدى ومنح الوقت والمجال الكافيين لجميع الجهات المعنية ذات الصلة للمساهمة، وفي الوقت نفسه، تجنب التصور بأن هذا يشكل عبئاً إضافياً.

٣١ - تطبيق مبدأ "عدم التراجع" - ينبغي عدم تراجع الطرائق لمشاركة المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن الممارسات الرسمية وغير الرسمية في لجنة التنمية المستدامة أو المبادئ والحقوق المتفق عليها دولياً.

٣٢ - سياسات الكشف العلني وتضارب المصالح - يجب أن تجري جميع الدول الأعضاء المشاركة في الشراكات ومبادرات أصحاب المصلحة المتعددين إجراء مشاورات مفتوحة مع المنظمات غير الحكومية ذات المصلحة العامة والمصلحة التجارية لوضع قواعد واضحة وشفافة تتعلق بسياسات الكشف العلني وتضارب المصالح. وينبغي أن تكون جميع المعلومات المتعلقة بهذه المشاورات متاحة على شبكة الإنترنت.

٣٣ - حقوق المشاركة والاستفادة من أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة قاطبة - ينبغي أن تقر الدول الأعضاء الحق في المشاركة في تعاملاتها مع المجموعات الرئيسية وتشجع عليه.

٣٤ - الاعتراف بخبرة المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية والاستفادة منها - تمهيناً مع الالتزام بالحق في إشراك خبراء المجتمع المدني، بمن فيهم الأشخاص الممثلون للفئات العريضة، في أي فريق من الخبراء أو فريق عامل أو هيئة موازية أنشئت لدعم المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٣٥ - السجل الرسمي بمساهمات المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية - ينبغي تعميم المساهمات المقدمة من المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية بوصفها وثائق رسمية على الدول الأعضاء والأطراف الأخرى ذات الصلة في عملية التحليل والعمليات التداولية. وينبغي استخدام هذه الوثائق إلى أقصى حد ممكن من قبل الدول الأعضاء والأطراف الأخرى ذات الصلة.

٣٦ - المشاركة في جلسات الإحاطة المنتظمة - ينبغي للدول الأعضاء أن تشارك بنشاط في الاجتماع السنوي العام المعقود في شكل لقاء مفتوح من أجل المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات المعنية لمناقشة المساهمات والعمليات الرئيسية.